الأهرام

■ ٢٠ فبراير ٢٠٠٢ ■

هل أخطأ الدكتور سرور؟

هل اخطا الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب حين طالب الوزراء بالانتظام فى حضور الجلسات بعد ان أدى غياب بعض الوزراء إلى تأجيل مناقشة بعض التقارير والقضايا المهمة داخل البرلمان؟

وهل اخطأ سرور حين حذر الحكومة من أن المجلس سوف يواصل مناقشة جدول أعماله سواء حضر السادة الوزراء أم تغيبوا عن الحضور؟

فتحى سرور

عبدالعزيز محمود

والسؤال الأهم: ماذا قصد رئيس مجلس الشعب حين قال ان المجلس سوف يكتفى بوجود الوزير كمال الشاذلى ممثلا عن الحكومة خلال اية مناقشات مقبلة، وذلك فى حالة غياب الوزراء المعنيين؟

وبغض النظر عن الاجابة فالمؤكد ان تصريحات الدكتور سرور لم تأت من فراغ بعد أن تكرر غياب بعض السادة الوزراء عن حضور جلسات مجلس الشعب مما أدى إلى ارتباك جدول أعماله عدة مرات.

وفى إحدى الجلسات غاب وزيران دفعة واحدة لظروف قهرية، مما دفع بعض نواب المعارضة لتساؤل: هل يعنى هذا ان بعض أصحاب المعالى الوزراء غير مهتمين بالمشاركة فى أعمال المجلس؟

والسؤال الأخر الذى طرحته المعارضة: إذا كانت هناك ظروف قهرية تحول فعلا دون مشاركة بعض الوزراء فلماذا لايتم الاعتذار مسبقا عن عدم حضورهم لتمكين المجلس من تعديل جدول أعماله؟

على الجانب الآخر أكد نواب الأغلبية ان المجلس يقوم بإبلاغ السادة الوزراء مسبقا بمواعيد مناقشة القضايا التابعة لوزاراتهم مما يعنى أن جدول أعمال مجلس الشعب يتم إعداده من خلال التنسيق المتبادل بين المجلس والحكومة.

وهكذا فإنه من وجهة نظر الأغلبية فان مشاركة السادة الوزراء فى أعمال المجلس يتم الاتفاق عليها مسبقا بين الطرفين مما يعطى كلا من المجلس والحكومة حرية تحديد المواعيد المناسبة للمناقشة والحوار.

وبرغم التفسيرات التى ترددت حول غياب بعض السادة الوزراء عن حضور الجلسات فمن المؤكد أن هناك ظروفا قهرية تحول احيانا دون مشاركتهم كما حدث حين أعاق المرض المفاجىء كلا من المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والدكتور حسن يونس وزير الكهرباء عن الوجود لعدة جلسات.

كما أدت إصابة نجل الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الكهرباء فى حادث سيارة إلى اعتذار الوزير عن المشاركة فى أعمال المجلس لفترة قصيرة.

وتمثل اجتماعات اللجان الوزارية والمهام المفاجئة واستقبال الضيوف الأجانب أسبابا رئيسية لغياب السادة الوزراء كما حدث مؤخرا حين اعتذر الدكتور مدحت حسانين وزير المالية عن حضور احدى الجلسات المهمة لاجتماعه بعدد من وزراء المالية العرب.

ووفقا لمضبطة مجلس الشعب فإن معظم اعضاء مجلس الوزراء حريصون على المشاركة بانتظام فى أعمال المجلس خاصة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة والدكتور مدحت حسانين وزير المالية والدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم، كذلك لابد من الاعتراف بأن الوزير كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى لم يتغيب يوما واحدا عن المشاركة فى أعمال المجلس ليس فقط بحكم موقعه الوزارى والحزبى والنيابى وانما ايضا لإدراكه أهمية التعاون بين المجلس والحكومة.

ومع ان اللائحة تعطى السادة الوزراء حق الاعتذار عند الضرورة إلا أن الجلسات الأخيرة شهدت غياب بعض الوزراء دون اعتذار مما أدى إلى ارتباك جدول الأعمال والتوسع فى مناقشة بعض الموضوعات ومنها قانون الملكية الفكرية لتغطية هذا الغياب.

ويبدو أن تكرار الظاهرة هو الذى دفع الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب إلى أن يوجه تحذيرا إلى الحكومة بأن المجلس لن يغير جدول أعماله مستقبلا لأى سبب من الأسباب.

ووفقا لهذا الموقف الجديد فقد أصبح فى حكم المقرر أن يناقش المجلس الموضوعات المطروحة ويتخذ فيها مايراه من قرارات بغض النظر عن حضور او غياب الوزراء المعنيين.

والسؤال الذى يتردد حاليا: هل من الوارد فعلا أن يمضى المجلس قدما فى مناقشة جدول أعماله بدون مشاركة الحكومة أم ان المسألة سوف يتم تسويتها فى إطار العلاقة الحميمة بين الجانبين؟

وكما يرى البعض فان تصريحات الدكتور سرور لم تكن تعكس أزمة قائمة بين المجلس والحكومة وانما هى تعبير عن التزام المجلس بعدم تأجيل أعماله لأى سبب من الأسباب، الأمر الذى يتطلب بكل تأكيد التزاما مماثلا من جانب الحكومة.

ووسط الجدل الدائر حاليا حول هذه القضية يبقى السؤال مطروحا: هل أخطأ الدكتور سرور فى عباراته العنيفة التى وجهها للحكومة أم ان الخطأ الحقيقى هو غياب بعض السادة الوزراء عن المشاركة فى أعمال البرلمان؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية